الفصل الثالث

دور الايديولوجية في العلاقات الدولية

المبحث الأول : أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية : المصادر والأسباب

المبحث الثاني : التقسيم النسبي لحدود تأثير الأيديولوجيات في المجتمع الدولي

المبحث الثالث : صعوبة تقييم دور المؤثرات الأيديولوجية في العلاقات الدولية

المبحث الرابع : نماذج من تأثير الأيديولوجيات في العلاقات الدولية

المبحث الخامس : أثر التطور التكنولوجي على أهمية العوامل الايديولوجية في العلاقات الدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

دور الايديولوجية في العلاقات الدولية

المبحث الأول

أهمية العوامل الايديولوجية في العلاقات الدولية: المصادر والأسباب

تعتبر الأيديولوجيات أو المعتقدات المذهبية للدول ، من بين القوى الرئيسية التى تؤثر في أوضاع المجتمع السياسى الدولى وعلاقاته . وهناك عدد من العوامل التى أدت إلى نمو نفوذ الأيديولوجية في العلاقات الدولية ، ويمكن تلخيصها فيما يلى : —

(أولا) ظهور عـدد من الدول القوية في المجتمع الدولى التى تـدين بأيديولوجيات تختلف عناصرها وتتنوع مضامينها إلى حد التناقض الجذرى في العديد من الأحوال، ومثل هذه التناقضات المذهبية بتفاعلاتها الدائبة وتأثيراتها المباشرة على السياسات الخارجية للكثير من الدول تهز في النهاية من أسس السلم الدولى وتفجر مصادر للصراع الدولى لم يكن للعالم سابق عهد بها .

ومن نماذج العقائد المذهبية التى ظهرت في القرن العشرين : النازية والفاشية والشيوعية وأيديولوجية عدم الانحياز ، ومن أمثلة الدول التى ارتبطت بهذه المذهبيات وامتد تأثيرها إلى سياساتها الخارجية : ألمانيا وايطاليا والاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ودول شرق أوروبا بخلاف مجموعة دول عدم الانحياز التى تتركز في القارتين الأفريقية والآسيوية . (١)

ويبدو أثر الصراع المذهبى في العلاقات الدولية أوضح ما يكون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بلغ الصراع بين العالمين الشيوعى والرأسمالى

حدا أطلق عليه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية الحرب الباردة ، أي التصادم العنيف دون نقطة الاشتباك المسلح . وقد دفعت هذه الحقيقة بعض المحللين السياسيين إلى الاعتقاد بأن محور الثقل في تحريك الصراعات الدولية وتوجيهها قد انتقل من دائرة العوامل القومية التقليدية إلى دائرة المذهبيات بكل مظاهر التعصب والتطرف التي ترتبط بها وبكل مـا يمكن أن يتولد عنها مـن توترات دولية . (٢)

(ثانيا) أما المصدر الثاني الذى يرفع من أهمية العامل المذهبي في العلاقات الدولية المعاصرة فهو ينبع من تزايد أهمية الدور الذى يقوم به الرأى العام في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ، مما ترتب عليه ان لم يعد من الممكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها تشكل قطاعا منعزلا عن المناخ الفكرى أو المذهبي العام الذى يسود الدولة ، فالسياسة الخارجية هى امتداد وتعبير عن أوضاع السياسة الداخلية بكل ما يتحكم فيها من مؤثرات ومن ضمنها بالطبع . المؤثرات المذهبية . (٣)

ولا يعنى ما ذكرناه ان تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية هو تأثير ايجابي ومستمر في كل الأحوال فهذا ينفيه الواقع ولكن ما نعنيه هو أن الرأى العام الداخلى أكد نفسه كحقيقة ثابتة من الصعب انكارها أو تجاوزها، ولهذا فان أهداف السياسة الخارجية للدولة لابد وأن تقدم له في اطار الايديولوجية التى يعتنقها والا كان هناك تناقض بين ما تدعيه الدولة لنفسها من فكر ، وبين ما تأخذ به من سياسات خارجية .

وأهمية المؤثرات المذهبية بشكلها هذا لا تقف عند حدود الرأى العام الداخلى وانما تمتد إلى مخاطبة الرأى العام الخارجي في دوله كذلك، وجاذبية الايديولوجيات في هذا المجال من الحقائق غير المختلف عليها فالسياسات السوفيتية مثلا تبرر دائما في اطـار ايديولوجيـة يقال انها تضع السلم العالمى على رأس أهدافها والسياسات الأمريكية تبرر هى الأخرى في اطار ايديولوجية ينسب إليها انهـا تقوم على الدفاع عن مبادىء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، والسياسات الصينية تبرر في اطار ايديولوجية يقال انها تكرس جهودها لقضية الثورة البروليتارية (العمالية) العالمية ، وهكذا .

ومن هنا يمكن القول بأن الأهمية المتزايدة لتأثير الرأى العام صنع السياسة الخارجية أمر ذو شقين : أولهما ويتعلق بضرورة اقناع الرأى العام الداخلى بالخط الخارجى الذى تنتهجـــه الدولة ضمن الاطـــار المذهبى الذى تعتنقه ، وثانيهما وينصرف إلى الحاجة لاستمالة الرأى العام الخارجى والتأثير فيه بتقديم تلك السياسات في قوالب لها طابع مذ هبى بدلا مـــن تقديمها بصورة مجردة واتخاذ هذا التأثير كأداة للضغط بالرأى العام الخارجى على حكوماته في المواقف التى تقتضيها مصالح الدولة صاحبة مثل هذه الأيديولوجيات .

وقد دفعت الاعتبارات سالفة الذكر بالبعض إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من أن القومية كانت القوة الرئيسية وراء توحيد المجتمعات السياسية ودفعها على طريق الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الا أن تأثيراتها بشكل عام قد ضعفت أمام قوة منافسة الأيديولوجيات ، ومن بين الأسباب التى ساعدت على ذلك في رأيهم : —

١ — ان القومية لا تستطيع وحدها أن تقدم تفسيرا شاملا لكل ظواهر الواقع السياسى الدولى بعكس الايديولوجيات التى يمكنها ، كل من منظورها الخاص ، أن تفسر هذا الواقع الدولى وتعطيه مدلولا متميزا .

٢ — وانها ليست كافية كفلسفة أو كاطار للقيم التى يتحدد بموجبها السلوك السياسى الدولى بعكس الايديولوجية التى تزود معتنقيها باطار من التصور الفلسفى والنظرى الذى يحدد بدوره مجموعة القيم والمثل والاخلاقيات التى تتخذ كمقاييس موجهة لهذا السلوك .

٣ — وانها — أى القومية — لا تشغل نفسها بتقرير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية التى تخدم كأدوات للتغير الاجتماعى وذلك بخلاف الايديولوجية التى تركز كثيرا على تلك الاعتبارات ولا ترى التغير ممكنا بدونها .

المبحث الثاني

التقسيم النسبي لحدود تأثير الايديولوجيات في المجتمع الدولي

فيما يتعلق بالتقسيم النسبي لحدود تأثير الايديولوجيات في المجتمع الدولي، نلاحظ أن هناك ثلاثة حدود لهذا التقسيم هي : —

(أ) الايديولوجيات الفرعية Subnational Ideologies أي تلك التي يمكن أن تتواجد داخل الدولة الواحدة ، وينتمي إلى كل منها قطاع معين من قطاعات الرأي العام الداخلي .

(ب) الايديولوجيات القومية National Ideologies أي تلك التي يمتد تأثيرها إلى الدولة بأكملها مما يجعل المناخ الفكري والسياسي العام فيها على نحو معين .

(ج) الايديولوجيات الدولية أو عبر القومية Transnational Ideologies أي تلك التي يشارك في الانتماء إليها والتأثر بها أكثر من دولة كما هو الحال مع الايديولوجية الماركسية أو ايديولوجية عدم الانحياز .

والايديولوجيات الفرعية هي أكثر الايديولوجيات من حيث العدد والتنوع ، ويلي ذلك الايديولوجيات القومية، فالايديولوجيات الدولية أو عبر القومية . ويختلف الحال بالنسبة لحجم هذه الايديولوجيات بالقياس إلى عدد من ينتمون إليها فضخامة الحجم أوضح ما تكون بالنسبة للايديولوجيات الدولية ، وتليها الايديولوجيات القومية ، فالايديولوجيات الفرعية .

ورغم هذا التنوع في الايديولوجيات فلا يمكن الادعاء بأن العالم يعاني من الفوضى الايديولوجية ، لأن الايديولوجيات ليست منفصلة عن بعضها بقدر ما هي متداخلة ، والأمر كله يتعلق بمدى هذا التداخل ، ومن الواضح أنه كلما

التقت عناصر الايديولوجيات كان ذلك أقرب إلى دعم علاقات التعاون بين الدول التى تدين بها

ويتوقف تأثير الايديولوجيات الدولية أوعبر القومية ، على عدة عوامل منها :

١ – طبيعة الايديولوجية وما اذا كانت تفرض على تابعيها الاصرار على التوصل إلى أهداف معينة بغض النظر عن الفوارق القومية ، وليس بخاف أنه كلما تعمق الشعور بالانتماء إلى أيديولوجية من الايديولوجيات يزداد تأثيرها على أوضاع المجتمع الدولى وعلاقاته .

٢ – طبيعة الأهداف التى يعمل لها ويتحرك من أجلها دعاة تلك الايديولوجيات فاذا كانت هذه تؤثر بشكل حاد ومباشر على أمن الدول الأخرى ومصالحها القومية يزداد هذا التأثير الدولى على نحو يكون مستبعدا تماما أو محدودا بالمقارنة فيما لو كانت تلك الأهداف ذات طبيعة سلبية .

٣ – عدد الدول التى تشتمل على تابعين لأى من الايديولوجيات عبر القومية وأيضا عدد التابعين لهذه الايديولوجية في كل دولة وأهمية المراكز التى يشغلونها وما اذا كانوا داخل السلطة أو خارجها . كذلك يتحدد التأثير بنوع الدول التى استطاعت تلك الايديولوجية أن تتغلغل فيها ، فاذا كان من ضمنها دول كبرى ، فمن المحقق أن يختلف تأثيرها في السياسة الدولية عنه مما لو كان هذا التأثير محصورا في اطار الدول الصغرى وحدها ، وهكذا . (٤)

المبحث الثالث

صعوبة تقييم دور المؤثرات الأيديولوجية في العلاقات الدولية

على الرغم من وجود اتفاق عام حول أهمية الدور الذى تقوم به المؤثرات الايديولوجية في العلاقات الدولية ، الا أن هناك اختلافا حول تحديد الكيفية التى يظهر به هذا التأثير نفسه في مواقف السياسة الخارجية الفعلية . ولا يقتصر الأمر

على ذلك، فتفسير المضامين الايديولوجية بالنسبة لمواقف السياسة الدولية المتغيرة وحساباتها المعقدة وباعتبار أن الايديولوجية هى متغير واحد من بين العديد من المتغيرات المتداخلة أمر صعب من وجهة نظر الدول الأطراف في تلك المواقف، وقد تبرز التساؤلات الآنية تلك الصعوبة ، فمثلا : —

(أ) هل تمارس الايديولوجية تأثيرات مماثلة في مختلف المواقف الخارجية التى تدخل الدوله صاحبة الايديولوجية طرفا مباشرًا فيها أم أن مدى هذا التأثير يختلف من موقف دولى إلى آخر تبعا لطبيعته وطبيعة الملابسات التى تحيط به ؟

(ب) وكيف يمكن التعبير عن الخط الايديولوجى للدولة في نمط سلوكها الخارجي ازاء المواقف التى تكون طرفا فاعلا ومؤثرا فيها ؟ وهل يكون ذلك أيضا ممكنا في كل الظروف والمواقف أم أن هناك مواقف دولية تجعل من الصعب ترجمة الميول والنزعات المذهبية إلى سياسات واقعية محددة ؟

(ج) ثم كيف يمكن التوفيق بين العوامل المذهبية واعتبارات المصلحة القومية في مواقف السياسة الخارجية، وهل تأتي الأيديولوجية تابعة للمصالح أى مجرد أداة لتحقيقها، أم أن العكس هو الصحيح بمعنى أن الايديولوجية تأتي على قمة المصالح القومية وما عداها يكون مجرد وسائل مدعمة لها ؟ واذا حدث وتعارضت الاعتبارات المذهبية والمصلحية في موقف من المواقف فأيهما تكون له الأولوية على الآخر ؟ وكيف يمكن للمراقب الخارجى أن يجزم بأن ما يدل عليه الموقف أو ما يفصح عنه كان مطابقا لما حدث فعـــلا ؟

والتدليل على مدى التعقيد الذى يعاني منه تقييم دور المؤثرات الايديولوجية في العلاقات الدولية نذكر مثالا للايديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية والتفسيرات المتباينة التى تخلع عليهما : —

(١) فالايديولوجية الشيوعية ينظر إليها من وجهة نظر معتنقيها على أنها ايديولوجية ديمقراطية ومعادية للامبريالية والحروب ، وينظر الشيوعيون إلى الايديولوجية الرأسمالية على أنها ايديولوجية استعمارية تنطوى على الحروب

والصراعات الدولية غير آخذة في الاعتبار الا مصالح الدول الرأسمالية وحدها .

(٢) الايديولوجية الرأسمالية وينظر إليها من وجهة نظر معتنقيها على أنها ترتفع فوق دعامات الديمقراطية والحرية الفردية وتشجيع التعاون الدولى وفي نفس الوقت ينظر دعاة الايديولوجية الرأسمالية إلى الشيوعية على أنها ايديولوجية عدوانية غير ديمقراطية ولا تنمو الا في مناخ من العنف وعدم الاستقرار.

ومن هنا نجد أن الايديولوجيات تكتسب مضامين وتفسيرات مختلفة بحسب النظر إليها من وجهة نظر الذين يدافعون عنها أوالذين يناصبونها العداء ، وبالتالى فان تقييم دور المؤثرات الايديولوجية يتم بصورة متحيزة وغير موضوعية مما يجعل أى نتيجة يتوصل إليها غير موثوق فيها .

ويحاول بعض أساتذة العلاقات الدولية أن يعينوا لنا الكيفية التى تؤثر بها العوامل المذهبية في مواقف السياسة الخارجية ، بغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بصعوبة تنبيمها على النحو الذى أوردناه ، فيقولون ان الايديولوجية تسهم في جانب منها في تحديد الكيفية التى ينظر بها واضعو السياسة الخارجية إلى العالم الخارجى وتمدهم بالأداة التى يفسرون بها الواقع في نطاق تصوراتهم وبما يتفق ومجموعة القيم التى يدينون بها .

فمن خلال الايديولوجية يتحدد الواقع بمعالمه الراهنة كما يمكن تخيل الواقع بالكيفية التى يجب أن يكون عليها في المستقبل ، والتفسير الايديولوجى للاحداث يسمح بتأكيد أهمية بعض العوامل ، والتقليل من أهمية البعض الآخر وتجريد عوامل أخرى من أى تأثير فعلى لها .

وترتيبا على ذلك فان الايديولوجية هى التى تجعل واضع القرارات الخارجية يميل في اتجاه فكرى معين ، تماما كما أن التصورات هى التى تحدد له كيفية تخيل العالم الخارجى الذى تمسه قراراته ، وكالدور الذى تسهم به القيم من حيث انها تساعده على تحديد أهمية الأحداث ، وضبط سلوكه وفق هذا التفاوت في ترتيب الأولويات . (٥)

المبحث الرابع

نماذج من تأثير الايديولوجيات في العلاقات الدولية

نتنقل بعد ذلك إلى عرض بعض النماذج التى تبرز تأثير الايديولوجيات في العلاقات الدوليـــة والايديولوجيات التى سنتناولهـــا التحليل هى بالتحـــديد الايديولوجية الشيوعية ، والايديولوجية الغربية ، وأيديولوجية عدم الانحياز ، كل في علاقتها بالمسلك الخارجى لمجموعة الدول التى تنتمى إليها .

(أ) الأيديولوجية الشيوعية والسلوك الخارجى للدول العالم الشيوعى : —

اذا أردنا أن نحلل التأثير الذى تتركه الايديولوجية في السلوك الخارجى لدول العالم الشيوعى ، فسنجد أن هذا التأثير واضح في حالات كثيرة .(٦)

فالايديولوجية الشيوعية هى الوثاق الذى يشد الاتحاد السوفيتى إلى دول شرق أوروبا المتحالفة معه ، وهى التى تجعل هذه المجموعة من الدول تنظر إلى مشاكل السياسة الخارجية نظرة متجانسة كما أنها هى التى تجعلها تحدد مواقفها ، وتنسق اتجاهاتها ، وترسم خططها الدبلوماسية ازاء العالم الخارجى على أساس مشترك .

والايديولوجية الشيوعية تعمق الاحساس بوجود تحديات خارجية مشتركة ، وبوجود مجموعة مشتركة من المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. ولايجب أن يفهم من ذلك أن الايديولوجية الشيوعية أدت إلى ازالة كافة جوانب التناقض في المصالح القومية بين الاتحاد السوفيتى وكل دولة من دول شرق أوروبا ، فهناك اختلافات مصالح أحيانا ولا شك ، وهناك أيضا تفاوت في مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى بين هذه الدول وهو أمر طبيعى ، ولكن ما نقصده بتأثير العامل الايديولوجى هو أنه عامل تقريب في اتجاهاتها كلها ، كما أنه يمدها بالأداة التى يمكنها بها أن تحل تناقضاتها في اطار من الفكر المتقارب والمصلحة المشتركة . ولاأدل على صحة الادعاء السابق من أنه لولا هـــذه الايديولوجية المشتركة لما استمر حلف وارسو ، وهو رابطة التحالف العسكرى الذى يجمع بين الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول شرق أوروبا وقد يقـــال أن

حلف وارسو فرض على هذه الدول من قبل الاتحاد السوفيتي كرد فعل ضد تسليح المانيا الغربية وضمها إلى حلف الأطلنطي ، وأن قوة الاتحاد السوفيتي وامكاناته الهائلة في الضغط السياسي والعسكري هي التي تجعل دول شرق أوروبا تقبل باستمرار عضويتها ومشاركتها في حلف وارسو بصرف النظر عما اذا كانت هذه العضوية تنسجم مع مصالح هذه الدول أم أنها تخدم مصالح الاتحاد السوفيتي وأمنه القومي بالدرجة الأولى . وقد يرد على ذلك بأن القهر بأدوات الضغط السياسي والعسكري لا يمكن أن يشكل بذاته ضمانا لفاعلية مثل هذه التنظيمات والأحلاف العسكرية ولكن الايديولوجية المشتركة هي التي تمد كل هذه الدول بقوة الدفع التي تجعل من استمرار عضويتها أمرا يحقق مصالحها جميعا .

ومن ناحية أخرى فقد ينشأ التساؤل : لماذا يحرص الاتحاد السوفيتي وبكل هذا التصميم والاصرار ، على ربط دول شرق أوروبا بايديولوجيته والتصدي بحسم لأي محاولة تستهدف التنصل منها أو التمرد عليها على غرار ما أفصحت عنه تجاربه في المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في فترة الخمسينات والستينات؟

والرد على ذلك أن مثل هذه الوحدة الأيديولوجية أو المذهبية تمثل ضمانة بالغة الأهمية لأمن الاتحاد السوفيتي ضد التهديدات القائمة والمحتملة في أوروبا ، وأي تغير في الاتجاهات السياسية والمذهبية لدول شرق أوروبا سيترتب عليه انسلاخها من حلف وارسو وبالتالي سيحدث فراغا خطيرا واختلالا في توازنات القوى الأوروبية في غير صالح الاتحاد السوفيتي وهو ما لن يقبله بحال . ولعل ذلك يوضح لنا السبب الحقيقي وراء اعلان الاتحاد السوفيتي عن ما اسمي بمبدأ بريجنيف في أعقاب تدخله بقوات تابعة لحلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس عام ١٩٦٨ للقضاء على ما أسمي بنزعة التخريب العقائدي التي مارستها زعامة الكسندر دوبتشيك داخل الحزب الشيوعي التشيكي والتي صورت على أنها كانت قد تفاقمت إلى الحد الذي كان ينذر بانفلات تشيكوسلوفاكيا بكل قيمتها الاستراتيجية من الكتلة السوفيتية نهائيا ، ومن هنا جاء مبدأ بريجنيف ليعكس اتجاه السوفيت المتشدد من أي محاولة تستهدف اضعاف التضامن داخل مجموعة الدول الاشتراكية المنضمة إلى حلف وارسو متسترة وراء شعارات الليبرالية التي

كان السوفيت ينظرون إليها على أنها من نوع التحريف والارتداد الذى كانت تكمن وراءه وتشجع عليه قوى الرأسمالية الغربية .

وقد جاء في دفاع الاتحاد السوفيتى عن مبدأ بريجنيف – وهو من أهم الاعلانات الدبلوماسية التى صدرت في عالم ما بعد الحرب – ان الجماعة الاشتراكية أو بالتحديد مجموعة دول حلف وارسو لم تكن مجرد كتلة عسكرية أو سياسية ، كما أنها لم تكن مجرد تجمع مؤقت لفترة محدودة أو لهدف عارض ، وانما كانت مجتمعا تشده إلى بعضه قوى ، وعوامل دائمة تتمثل في وحدة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤسسات الحكم ، ومبادىء الماركسية اللينينية ، ومبـــادىء البروليتارية الدولية ، والصراع المشترك من أجل السلم العالمى ، وبالاضافة فان تدعيم أواصر الصلة بين دول الجماعة الاشتراكية ، وصيانة وحدتها من التفكك ، كان يمثل متطلبا أساسيا من متطلبات الحل الفعال لمشكلات الأمن الأوروبي .

ثم تقول الشروح السوفيتية لمبدأ بريجنيف أن من أمثلة محاولات التخريب والتآمر التى لجأت إليها دول حلف الأطلنطى لاضعاف تضامن دول الجماعة الاشتراكية الدعوة إلى فتح جبهة عقائدية ثانية (بجانب جبهة الصين) ضد الاتحاد السوفيتى في شرق أوروبا وذلك عن طريق الترويج لنماذج عقائدية معينة مثل « النموذج الرأسمالى المعدل بعد تخليصه من أخطائه وعيوبه » أو « النماذج الاشتراكية ذات النزعة الأكثر ديمقراطية من النموذج السوفيتى المتصلب أو المفرط في مركزيته » ، وكل ذلك استهدف في الحقيقة توجيه ضربة ضـــد الاطار العقائدى العام للكتلة السوفيتية عن طريق إثارة فتنة عقائدية بين الاتحاد السوفيتى وشركـــائه في الجماعة الاشتراكية الأوروبية ، كما استغلت نظرية السيادة القومية كأداة أخرى من أدوات اضعاف روابط التضامن القائم بين دول هذه الجماعة .

وتأسيسا على كل ما سبق وتمشيا مع المبادىء الماركسية اللينينية ، يقول مبدأ بريجنيف وهذا أخطر ما فيه ، ان كل واحد من هذه الأحزاب الشيوعية لا يكون مسئولا فقط أمام الطبقة العاملة التى يقودها أو أمام شعبه وانما يكون

مسئولا كذلك وبالدرجة الأولى أمام جميع الدول الاشتراكية وأمام الحركة الاشتراكية العمالية ككل، وعليه فانه لا يمكن لأى حزب شيوعى أولأى دولة اشتراكية أن تتهرب من تلك المسئولية الدولية بكل ما يترتب عليها من التزامات وبموجب مبدأ بريجنيف فانه يمكن التدخل عسكريا في دول شرق أوروبا اذا ما تعرضت احدى هذه الدول – سواء من الداخل أو من الخارج – لخطر يتهدد سلامة الجماعة الاشتراكية وفي اطار الأسس والمبادىء التالية : –

(أ) تكون كل دولة شيوعية حرة في تقرير الطريق الذى تختاره لنفسها ولكنها ليست حرة في الانسلاخ من الشيوعية .

(ب) انه يجب ألا ينظر إلى السيادة على أنها فكرة مجردة وانما على أساس طبقى أى السيادة في ظل سيطرة طبقة البروليتاريا بقيادة الحزب الشيوعى وما عدا ذلك من أشكال السيادة الوطنية لا يمكن أن يكون مقبولا أو مسموحا به بأى معيار من معايير الانتماء إلى الاشتراكية أو إلى البروليتارية الدولية .

وإلى جانب التأثيرات التى تتركها الايديولوجية الشيوعية على علاقات الاتحاد السوفيتى بشركائه في حلف وارسو فان هذه الايديولوجية أثرت وما تزال في نظرة الاتحاد السوفيتى تجاه العديد من المشكلات الدولية التى من أبرزها :

(١) مشكلة الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والغربية والتى استمرت تحدث مضاعفاتها الخطيرة في السياسة الدولية حتى ما قبل الدخول في مرحلة الوفاق الدولى بين الطرفين منذ أوائل السبعينات . ففى هذه الحرب الباردة استخدمت الايديولوجية الماركسية اللينينية كأداة للتأثير النفسى والدعائي . وكاطار لتبرير السياسات السوفيتية والدفاع عنها من خلال اضفاء الصبغة الايديولوجية عليها وتصويرها على أنها كانت موجهة بالدرجة الأولى لتدعيم السلم الدولى ومجابهة الضغوط الاستعمارية الغربية في مناطق العالم المختلفة .

أو بمعنى آخر فان الايديولوجية الماركسية هى السلاح الذى استخدمه الاتحاد السوفيتى في مهاجمة الغرب وفي التنديد بأهداف سياساته وباتجاهاته الدولية وعن طريقها حاول أن يقنع الرأى العام العالمى بأن الأيديولوجية الرأسمالية كانت

أيديولوجية عدوانية تقوم في جوهرها على التناقض بين مصالح الدول التى تعتنقها وأنها السبب الرئيسى وراء التوتر الدولى وما يقع من حروب وأزمات دولية اما الكتلة السوفيتية فقد صورت على أنها مجموعة من الدول المحبة للسلام وانها تمثل أقوى الدعامات التى يعتمد عليها الصراع العالمى ضد سيطرة المصالح الاستعمارية الأنانية .

(٢) الاتجاهات السوفيتية من مشكلة الوحدة الألمانية : فقد دأب السوفيت على معارضة أى اقتراح للوحدة الألمانية ما لم تتم هذه في اطار اشتراكى وهم حساسون جدا لأى مشروع وحده يؤدى في النهاية إلى احتواء النظام المذهبى والسياسى لألمانيا الديمقراطية ويعتبرون أن استمرار أوضاع التقسيم الحالية أفضل كثيرا من وحدة تهدم علاقتهم بألمانيا الديمقراطية .

وهذا الاتجاه السوفيتى من نوع الايديولوجية التى يجب أن ترتبط بها المانيا موحدة ينبع من عوامل استراتيجية وأمنية لا يمكن انكارها ، ومعنى هذا أن الوحدة المذهبية تخدم كخط دفاعى ضد احتمال تجدد الخطر الألماني على أمن الاتحاد السوفيتى في المستقبل . واذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للسياسة السوفيتية في الخمسينات وحتى في الستينات ، فان أهمية هذه المشكلة الألمانية قد تضاءلت كثيرا بعد تطبيق المانيا الغربية لدبلوماسيتها المعروفة بسياسات الانفتاح على الشرق (Ostpolitik) ، والتى قادت في نوفمبر ١٩٧٢ إلى التوقيع على المعاهدة التى اعترفت بوجود دولتين المانيتين مستقلتين وأقامت ولأول مرة علاقات دبلوماسية بينهما ، كما انضمت الدولتان بموجبها إلى عضوية الأمم المتحدة وبذا لم تعد قضية الوحدة الألمانية مطروحة في الآونة الراهنة في أى صورة رسمية وعلى أى نحو مباشر أو غير مباشر .

(٣) الدور الذى تقوم به الايديولوجية في اثارة وتعقيد النزاع الصينى السوفيتى : واذا كان من غير الواقعى أن نرد مصدر هذا النزاع إلى العوامل والاعتبارات المذهبية وحدها ، فان مما لا يمكن انكاره أن الايديولوجيه تمثل جبهة للمواجهة والتصادم بين العملاقين الشيوعيين ، ويتضافر تأثير هذا العامل مع غيره من العوامل التى تتصل بالمصالح القومية لكل منهما وبتأثيرات البيئة الداخلية ،

واختلاف الضغوط النفسية التى تتعرض لها كل من الدولتين فضلا عن اختلاف التجارب التاريخية التى تحدد أساليبهما في التعامل الدولى ، الخ . وتأثير الايديولوجية في النزاع الصينى السوفيتى يظهر نفسه في عدة نواح مثل : —

(أ) طبيعـــة السياسات والأساليب التى يتعين اتباعها لتحقيق الثـورة البروليتارية العالمية فقد كانت الصين تحبذ حتى وقت ليس ببعيد التركيز على أسلوب المواجهة العنيفة دون تراخ أو مهادنة في مواجهة ضغوط قوى الامبريالية العالمية في الوقت الذى دافع فيه الاتحاد السوفيتى عن سياسات التعايش السلمى في عصر القوة النووية بكل أخطارها المروعة ولأن حربا نووية بين النظامين الشيوعى والرأسمالى كانت تعنى تدميرهما بصورة نهائية وكاملة .

(ب) الموقف الذى يتعين اتباعه من حروب التحرير الوطنى ومدى الدعم والتأييد الذى يجب أن يقدم إلى هذه الحروب ، فبينما كانت الصين تطالب بتوخى الحذر في دعم حركات تقودها زعامات برجوازية لا تنتمى بفكرها إلى الاشتراكية مما يهدر جانبا من طاقات المعسكر الاشتراكى في صراع الحياةوالموت الذى يخوضه ضد قوى الامبريالية كان الاتحاد السوفيتى يتبنى وجهة النظر الأخرى التى تعتقد أن أى دعم لتلك الحركات بغض النظر عن الاتجاه المذهبى لزعاماتها كان جزءا من المسئولية التاريخية للمعسكر الاشتراكى في مواجهته الشاملة ضد النظام الرأسمالى العالمى ، كما أن اخراج هذه المناطق الثائرة من دائرة نفوذه وتبعيته كان يمهد الطريق نحو اضعاف هذا النظام وانهاكه والاجهاز عليه عندما تصبح كل الظروف مهيئة لذلك فيما بعد .

(ج) موقف الدولتين ازاء قضية الانتشار النووى فبينما طالب الاتحاد السوفيتى بتقييد هذا الانتشار ومكافحته للتقليل من احتمال وقوع حروب نووية بصورة ارادية أو لا ارادية ، عارضت الصين سياسات حظر الانتشار النووى لأن انتشار الأسلحة النووية هو في تصورها كسر لتفوق الدول الرأسماليـــة وتجريد لها من حيازة أدوات الضغط والابتزاز التى تستخدمها في علاقاتها مع العالم الشيوعى ، ثم تطور اتجاه الصين من هذه القضية بحيث أصبح اتهامهـــا باستخدام حظر الانتشار النووى كأداة لتطويق الدول الصغرى واخضاعها

لهيمنة القوى الكبرى لا يقتصر على دول الغرب الرأسمالى وانما أصبح موجها كذلك للاتحاد السوفيتى الذى تدينه الصين لما تسميه بنزعته الامبريالية الاشتراكية التى لا تقل في رأيها خطرا عن الامبريالية الرأسمالية ، وقد عبرت الصين عن اتجاهها هذا عندما عارضت الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفيتى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧١ والذى دعا فيه إلى عقد مؤتمر عالمى يبحث في نزع الأسلحة النووية والتقليدية، وبنت معارضتها على أن مثل هذا المدخل إلى المشكلة لم يكن واقعيا ، وأنه لم يكن ثمة ما يبرر نزع السلاح التقليدى في الوقت الذى لم تكن قد توقفت فيه الحروب المحلية في العالم وحيث كانت دول صغرى كثيرة ما تزال مهددة بخطر العدوان، وهو ما كان يفرض عليها أن تتسلح لمواجهته والتصدى له . ولم تكن اشارة الصين إلى خطر العدوان قاصرة على الولايات المتحدة وحدها بقدر ما كانت تعنى القوتين العظميين على حد سواء .

ويرد السوفيت على هذه الادعاءات الصينية بقولهم ان الصين تفترى على الاتحاد السوفيتى وتظلمه تاريخيا عندما تضع سياساته على قدم المساواة مع سياسات الدول الامبريالية ، وانها عندما تتهمه بأنه عدو لحركات التحرر الوطنى فهى لا تهدف من وراء ذلك الا التحريض ضده في دول العالم الثالث . ومثل هذه السياسة التخريبية التى تنتهجها بكين — كما يقول السوفيت — لا تختلف في طبيعتها عن تلك التى تتبعها القوى الامبريالية في اثارتها لدول العالم الثالث ضد الاتحاد السوفيتى ، بل ان هذه السياسات الصينية تجعل من السهل بالنسبة للدول الامبريالية أن تخترق جبهة العالم الثالث مستخدمة في ذلك ما يثار حول النوايا والدوافع السوفيتية من شكوك واتهامات تروج لها بعض المصادر الاشتراكية نفسها .

(٤) الدور الذى تقوم به الايديولوجية في تحديد اتجاه السياسة الخارجية السوفيتية من دول العالم الثالث ، فعدم انحياز دول العالم الثالث إلى أى من الكتل الدولية الكبرى يعطى السوفيت فرصة محاولة استمالة هذه الدول والتأثير فيها عن طريق الايديولوجية واقناعها بأنها أقرب إلى الاتحاد السوفيتى منها إلى الغرب، وان الايديولوجية الاشتراكية يمكن أن توفر حلا عمليا لمشاكل التخلف

الاجتماعي والاقتصادي في تلك الدول . ويدعم من هذا الاتجاه حرص الاتحاد السوفيتي على المشاركة في المؤتمرات التي تضم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي المؤتمرات التي حاولت فيها الدبلوماسية السوفيتية ايجاد نقـــط التقاء كثيرة بين الاتحاد السوفيتي وهذه الشعوب لعل أبرزها : ضرورة التعاون في مواجهة الارهاب الذي يمارسه الاستعمار الغربي ضدها ، والدعوة إلى تنسيق جهود الطرفين لإفشال محاولات الغرب لضم هذه الدول إلى أحلافه وتكتلاته العسكرية نظرا لخطرها المحقق على الاستقلال السياسي والارادة الوطنية ، كما حاول الاتحاد السوفيتي اقناع دول العالم الثالث بأن عطفه على مشاكلهم وتجاوبه مع أمانيهم القومية المشروعة ، ومساعداته غير المشروطة لهم ، لم تكن الا دعما لنضالهم ضد الاستعمار وهو ما كـــان يعني في نفس الوقت التقليل من خطر الحرب وتوسيع رقعة السلام .

(ب) الأيديولوجية الغربية والسلوك الخارجي لدول العالم الغربي : —

واذا انتقلنا إلى تحليل تأثير الايديولوجية الغربية في السلوك الخارجي لدول العالم الغربي فسوف نجد أن هذا التأثير كبير هو الآخر (٧).

فهذه الايديولوجية هي التي دفعت إلى حيز الوجود بحلف الاطلنطي الذي جاء نتيجة لتفاقم حدة الصراعات المذهبية بين الكتلتين في واحدة من أخطر مراحل الحرب الباردة ، وحين بدأت الدول الغربية تنسق إمكاناتها العسكرية لمواجهة ما أطلق عليه التهديد الشيوعي لامن أوروبا ولقيمهـــا ومعتقداتهـــا وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أسمت هـــذه المجموعة مـــن الدول الأطلنطية نفسها بدول العالم الحر ، تمييزاً لها عن الدول الشيوعية التي أطلق عليها دول الستار الحديدي .

وعلى الرغم من مرور ثلاثين عاماً الآن على نشأة حلف الاطلنطي وتبدل معالم الوضع الاستراتيجي العام بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ورغم التدهور الشديد في فاعلية الأحلاف العسكرية بسبب التطور في تكنولوجيا الحرب النووية ووسائل إدارتها ، إلا أن حلف الاطلنطي ظل رمزاً لتضامن الدول الواقعة عـــلى

جانبي الاطلنطي ، والتي تدين بايديولوجية واحدة ولعل هذا هو المبرر الأكبر لإستمرار الحلف بالرغم من ادراك دول أوروبا الغربية الداخلة فيه أن الحماية الأميريكية النووية لها أصبحت أمراً مشكوكاً فيه تماماً حتى ولو وقع هجوم سوفيتي فعلاً ضدها .

كذلك لا يمكن إنكار أن الصراع الايديولوجي بين العالمين الغربي والشيوعي هو الذى دفع بالغرب إلى إنتهاج إستراتيجية عامة تقوم على محاصرة الكتلة الشيوعية بالأحلاف والقواعد العسكرية في كل قارات العالم ، ومن أمثلة ذلك حلف جنوب شرق آسيا ومعاهدة الحلف المركزى والقواعد التى تناثرت في عدد كبير من دول العالم وهي الظاهرة التى أطلق عليها جنون الأحلاف العسكرية (Pactomania) .

ويتضح تأثير العوامل الايديولوجية في إتجاهات الدول الغربية إذا ما نظرنا إلى مشكلات دولية بعينهـا مثل مشكلة العلاقات الامريكية الصينية فمنـذ تحولت الصين إلى الشيوعية في عام ١٩٤٩ ، إتبعت الولايات المتحدة إزاءهـا سياسة الحصار والمقاطعة بقصد عزل النظام الشيوعي فيها وإضعاف مركزه فـى الهيئات والمنظمات الدولية ، وظلت الولايات المتحدة مصرة على رفضها الاعتراف بهذا النظام رغم قوته وإستقراره ورغم أنه حقق للصين مكانة دولية متفوقـة كإحدى أكبر ثلاث قوى نووية في العالم ، وإستمر ذلك حتى عام ١٩٧٢ عندما قررت تغيير هذه السياسة غير الواقعية ، وكانت نقطة البدء في ذلك التحول الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون إلى بكين والتى ترتب عليها دخول الصين إلى الأمم المتحدة وإحتلالها المقعد الدائم الذى كانت تشغله جزيرة فرموزا ، ثم قررت حكومة الرئيس الامريكي جيمى كـارتر إنشاء علاقات دبلوماسية لها مع دولة الصين الشيوعية إعتباراً من يناير عام ١٩٧٩ ، وهو ما تم بالفعل ، أى بعد ثلاثين عاماً كاملة من غياب هذه العلاقات بـين الدولتين .

وقد فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء تقريباً في علاقاتها بكل مـن فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية حتى اللحظة التى سقطت فيها هذه تحت السيطرة

الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فقد أبت الاعتراف بالأنظمة الشيوعية الموجودة في الشطر الشمالى من كل من فيتنام وكوريا ، في حين إعتبرت النظم القائمة في الشطرين الآخرين النظم الشرعية التى تمثل مصالح الشعبين الكورى والفيتنامى ، وهو أيضاً إتجاه لم يكن واقعياً بالمرة .

ثم هناك مشكلة العلاقات الامريكية الكوبية ، فالولايات المتحدة رفضت منذ عام ١٩٥٩ الاعتراف بنظام فيدل كاسترو في كوبا الذى تعتبره نظاماً شيوعياً يخدم أهداف الاستراتيجية السوفيتية في منطقة أمريكا اللاتينية عن طريق إتخاذه قاعدة لتصدير الثورة إلى دولها والتحريض ضد النفوذ والمصالح الأمريكية فيها . وتتضح أهمية العامل الايديولوجي في العلاقات الأمريكية الكوبية إذا ما قورنت الاتجاهات الامريكية إزاء نظام حكم باتيستا الاقطاعي في كوبا ، وهو النظام السابق على وقوع الثورة الكوبية مباشرة ، بهذه الإتجاهات إزاء نظام كاسترو ، فمن الدعم والتأييد الكامل إلى العداء والقطيعة الكاملة بل إن هذا العداء الأمريكى وصل حد غزو كوبا كما حدث في حملة خليج الخنازير (Pay of Pigs) التى نظمتها وأشرفت عليها المخابرات المركزية الأمريكية وإن لم يقدر لها النجاح في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي .

ومنذ عام ١٩٧٦ ، تتردد الإتهامات الأمريكية لنظام كاسترو بالعمالة لحساب الإتحاد السوفيتى في أفريقيا وذلك أثر الدور الذى يقوم به الخبراء والعسكريون الكوبيون الذين يقدر عددهم بالآلاف في دعم بعض أنظمة الحكم الماركسية في هذه القارة كنظام منجستو مريام في أثيوبيا ومساعدته في سحق الثورة الأريترية وفي حربه ضد الصومال وغير ذلك من المهام التى ينجزها الكوبيون بالنيابة عن الإتحاد السوفيتى والتى تجعل من الصعب إدانة السوفييت عنها بصفة مباشرة . ومثل هذه الإدعاءات الأمريكية سواء كانت صحيحة أو مبالغاً فيها ، تحول دون إعادة صياغة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في أية صورة طبيعية . وهناك الكثير من الأمثلة التى توضح التقلب في إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول أمريكا اللاتينية بحسب التغير في هوية

الأنظمة السياسية التى تحكم هذه الدول ولعل ما حدث خلال أزمة الدومينكان في عام ١٩٦٥ يعكس ذلك ويؤكده .

فقد بدأت هذه الأزمة في أعقاب الثورة الشعبية التى وقعت في جمهورية الدومينكان في أبريل ١٩٦٥ والتى إستهدفت الإطاحة بالدكتاتورية العسكرية الموجودة وقتها في السلطة والعودة بالبلاد على طريق الحكم الدستورى ، وقد فسرت حكومة الرئيس الأمريكى ليندون جونسون هذه الانتفاضة على أنها كانت من تدبير عناصر شيوعية للاستيلاء على السلطة على غرار ما حدث في كوبا من قبل ، ومن ثم فقد تصور جونسون أنه ما لم تقمع هذه الإنتفاضة وتصفى بالقوة المسلحة ، فإنه سيصبح من المتعذر تماماً على الولايات المتحدة فيما بعد أن تقتلع تلك العناصر الشيوعية من السلطة ، وهو الدرس الذى برهنت عليه تجربة العلاقة مع نظام كاسترو في كوبا ، وإنطلاقاً من هذا التصور أمر جونسون بتدخل القوات الأمريكية لإخماد ثورة الدومينكان وكان هذا التدخل العسكرى الذى تم دون إستشارة منظمة الدول الأمريكية في أمره ، سابقة لم يحدث لها مثيل منذ عام ١٩٢٦ وكان الهدف المعلن لهذا التدخل في البداية هو المساعدة على حماية أرواح الرعايا الأمريكيين في جمهورية الدومينكان ولكن لم تمضى فترة قصيرة حتى أماطت الحكومة الأمريكية اللثام عن الهدف الحقيقى لتدخلها العسكرى في الدومينكان ، وهو الحيلولة دون ظهور كوبا ثانية في نصف الكرة الغربي وعرف هذا التصريح بمبدأ جونسون Johnson Doctrine ،وقد تحقق لها ما أرادت عندما استطاعت أن تنصب في السلطة حكومة عسكرية موالية لها برياسة الجنرال أنطونيو باريرا الذى تولى تصفية تلك الإنتفاضة لحساب السياسة الأمريكية .

وإذا نظرنا إلى مشكلة أخرى وهى مشكلة العلاقات الأمريكية الكمبودية فسنجد نفس الشيء ، فأثناء حكم الأمير سيهانوك الذى كان أقرب في سياساته الخارجية إلى الصين الشيوعية منه إلى الولايات المتحدة ، كانت العلاقات الأمريكية الكمبودية على درجة عالية من التوتر والعداء الذى وصل إلى حد القطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، أما وبعد عزل سيهانوك ومجيء حكومة الجنرال لون نول الموالية للغرب في عام ١٩٧٠ فقد تغيرت هذه العلاقات

تماماً حتى لقد دفعت أمريكا بقواتها العسكرية إلى كمبوديا حماية لنظامها الجديد من التهديد الشيوعي له غير آبهة بالنتـــائج والمضاعفات إلا أن ذلك لم يمنع في النهاية سقوط نظام لون نول وتحول كمبوديا إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ .

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن المعونات الاقتصادية الأمريكية كثيراً مـا تعكس هذا التحيز الإيديولوجي في السياسة الخارجية الأمريكية ، وهناك العديد من الأمثلة التي تبرز هذه الحقيقة ، فدولة مثل سيرى لانكا (سيلان سابقاً) تعرضت خلال فترة الحكم الاولى للسيدة باندرانيكة لضغوط إقتصادية أمريكية عنيفة بسبب سياساتها التحررية . ففي فبراير ١٩٦٣ قررت الولايات المتحدة وقف مساعداتها الاقتصادية عن سيلان وقد إستمر إيقاف تلك المساعدات حتى هزيمة حكومة باندرانيكة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس ١٩٦٥ وتولى الحزب الوطني المتحد ذي الميول اليمينية الحكم ، عندها أعلنت الحكومة الأمريكية عن إستئناف تقديم مساعداتها الاقتصادية لسيلان . كذلك تعرضت أندونيسيا لضغط إقتصادي مباشر من جانب الولايات المتحدة بسبب سياســة المواجهة التي إتبعتها أندونيسيا منذ عام ١٩٦٣ ضد إتحاد ماليزيا الذي كان يحظى بالتأييد الأمريكي ، وكذلك بسبب الميول السياسية للحكومة الأندونيسية قبــل محاولـــة الإنقلاب الشيوعي التي جرت في سبتمبر ١٩٦٥ ، وهي الميول التي أدت إلى توثيق روابط أندونيسيا بالإتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ، وإعتمادها على الأسلحة السوفيتية ، وإدانتها للتدخل الأمريكي في حرب فيتنام مما أزعج الولايات المتحدة ودفعها في يونيو ١٩٦٥ إلى وقف المعونات الاقتصادية المقدمة لأندونيسيا . ولم تستأنف هذه المعونات الأمريكية إلا بعد سقوط الرئيس الأندونيسي سوكارنو ووصول نظام أكثر مهادنة للسياسات والمصالح الغربيــة إلى مركز السلطة في أندونيسيا .

ورغم أن باكستان تتحالف مع الولايات المتحدة في أكثر من منظمـــة عسكرية ، إلا أنها تعرضت هي الأخرى للضغط الاقتصادي الأمريكي ، فقد أدى التقارب الأمريكي الهندي في أعقاب حرب الحدود المسلحة بين الهند والصين الشيوعية في عام ١٩٦٢ ، إلى دفع باكستان في إتجاه التقارب مع كل من الإتحاد السوفيتي والصين ، وهو التقارب الذي أملته دواعي الأمن القومي للباكستان ،

هذا بالإضافة إلى عدم تأييد باكستان الكامل للسياسة الأمريكية في فيتنام . وقد تسبب ذلك في إثارة غضب الولايات المتحدة مما جعلها تلجأ إلى سلاح الضغط الإقتصادى لتجبر به الباكستان على التخلى عن خطها الجديد في سياستهـــا الخارجية ، وتمثل ذلك في أحجام البنك الدولى للإنشاء والتعمير بتحريض من الحكومة الأمريكية عن تقديم المعونة اللازمة لباكستان لتنفيذ مشروعاتها الخمسية وكان ذلك في عام ١٩٦٥ .

وقد حدث نفس الشيء مع دول أخرى كثيرة مثل البرازيل أبان حكـــم الرئيس الأسبق جولارت ، وغانا تحت حكم الرئيس نكروما ، والجمهورية العربية المتحدة تحت حكم الرئيس عبدالناصر ، الخ .

(ج) أيديولوجية عدم الانحياز ودول العالم الثالث :

يبقى بعد ذلك تحليل تأثير إيديولوجية عدم الإنحياز التى تعتنقها معظم دول العالم الثالث على سياساتها الخارجية (٨) .

وقد إنبثقت إيديولوجية عدم الإنحياز في صورتها المتكاملة في مؤتمـــر باندونج بأندونيسيا في أبريل من عام ١٩٥٥ وهو المؤتمر الذى تكون من تسع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية ، وكان الهدف منه إرساء دعائم سياسات عـــدم الإنحياز وبلورة إطار نظرى عام لها يضمن للدول التى تتقيد به سلوكاً مستقلاً ومتوازناً في علاقاتها الدولية .

وقد أقرت معظم الدول المشتركة في باندونج بمبدأ عدم الإنحياز لأنـــه كـــان يمثل فى رأيها ضرورة قصوى يقتضيها الدفاع عن السلم العالمي في مواجهة أوضاع الصراع والإنقسام بين الدول الكبرى وقد دافع الزعيم الهندى نهرو عن عدم الإنحياز دفاعاً قوياً أبرز فيه مدى الإهانة التى تتعرض لها أى دولة أفريقية أو آسيوية تقبل أن تدور في فلك إحدى الكتلتين المتصارعتـــين . وفى باندونج أمكن التوصل إلى عدة مبادىء أساسية لتدعيم العلاقات الدولية على أساس من التعاون الحقيقي ، ومن أهم هذه المبادىء : —

١ – التعهد بإحترام السيادة الوطنية لجميع الدول وسلامة أراضيها .

٢ – التعهد بالإمتناع عن التدخل في الشئون الداخلية في الدول الأخرى .

٣ – إحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحـــدة .

٤ – التعهد بالإمتناع عن إستخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية للدول الكبرى .

٥ – الدعوة إلى تجنب الأعمال أو التهـديدات العدوانية أو إستخدام العنف ضد الكيان الاقليمي أو الاستقلال السياسي لأى بلد .

٦ – الحث على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

٧ – الدعوة إلى تنمية المصالح المشتركة بأسلوب التعاون الدولى وإحترام العدالة والإلتزامات الدوليـــة .

ربعد مؤتمر قمة بريونى الثلاثية (عبدالناصر – تيتو – نهرو) الذى عقد بيوغسلافيا في يوليو ١٩٥٦ تطور مفهوم سياسات عدم الإنحياز كالآتي : –

(أولا) : ان إشتراك يوغسلافيا في هذا المؤتمر وإعلان تضامنها مـع مصر والهند الحياديتين أكد أن سياسة عدم الإنحياز ليست مقصورة على الدول التى تخلصت من الإستعمار الغربي ، بل تشمل أيضاً الدول التى خرجت من نطـــاق الهيمنة السوفيتية .

(ثانيا) : إن إنضمام يوغسلافيا لمجموعة دول عدم الإنحياز أكد أن تلك السياسة يمكن أن تعتنقها أى دولة مهما كان نظامها السياسي والاقتصادى ومهما كان منهجها العقائدى ، فالدول الشيوعية يمكن أن تصبح غير منحازة إذا هى أرادت تماماً كما تستطيع ذلك الدول الرأسمالية .

(ثالثا) : إن إشتراك يوغسلافيا ، وهي دولة أوروبية . أثبت أن سياسة عدم الإنحياز ليست قاصرة على المجموعة الآسيوية الأفريقية بل يمكن أن تعتنقها

أى دولة تنتمى لأى قارة ، وجاءت مؤتمرات عدم الإنحياز فيما بعد لتؤكد أن سياسة عدم الإنحياز أصبحت سياسة عالمية لا سياسة أقليمية أو قارية .

ثم جاء مؤتمر بلغراد الذى عقد في سبتمبر ١٩٦١ ليمثل علامة بارزة في تطور مفهوم عدم الإنحياز في السياسة الدولية بل يمكن إعتباره المؤتمر العالمي الأول لمجموعة عدم الإنحياز بمفهومها المتبلور ، وقد إتفق على المعايير التالية لإعتبار سياسة دولة ما منحازة أو غير منحازة ، وهي المعايير التى ما تزال متبعة حتى الآن : —

١ — أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة ، وعلى عدم الإنحياز ، وأن تظهر إتجاهاً عملياً يؤيد هذه السياسة .

٢ — وأن تؤيد دائماً حركات الاستقلال الوطني .

٣ — وألا تكون عضواً في حلف عسكرى جماعي تأسس في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ — وألا تكون طرفاً في إتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .

٥ — وألا تكون قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها .

وفي مؤتمر بلغراد ثارت عدة تساؤلات حول رسالة دول عدم الإنحياز ومنها على سبيل المثال : —

أ — هل رسالة عدم الإنحياز تتركز أساساً في محاولة حل النزاع بين الشرق والغرب ؟

ب — وهل تنصرف هذه الرسالة إلى الدفاع عن إستقلال الدول المؤمنة بالمبدأ وحدها أم أنها تتجاوز ذلك إلى الدفاع عن المجتمع الدولى ككل ؟

جـ ـ وأخيراً ، هل كانت رسالة عدم الإنحياز في حاجة لإقامة تنظيم دولى لتدعيمها أم أن إقامة مثل هذا التنظيم سيكون مناهضاً لسياسة عدم الإنحيـــاز ؟

فبالنسبة للتساؤل الأول ، كان التيار الغالب في المؤتمـــر هو أن التوسط في حل النزاع بين الغرب والشرق كان يدخل ضمن صميم رسالة عدم الإنحياز بإعتبار أن الحرب إذا وقعت بين المعسكرين المتصارعين فإنها ستذهب معهـــا بجميع المفاهيم الأخرى التى تكافح في سبيلها الدول غير المنحازة .

وبالنسبة للتساؤل الثاني كان من رأى عدد من الدول الأفرو آسيوية أن سياسة عدم الإنحياز ترمي إلى تغيير العلاقات الدولية تغييراً كاملاً وبناء مجتمع دولى جديد يقوم على مفاهيم سياسية وأخلاقية تختلف في جوهرها عن تلك التـــى قامت عليها العلاقات الدولية خلال فترة السيطرة الأوروبية ، وبالتالى فإن سياسة عدم الإنحياز يجب أن تخرج من نطاقها الإقليمي المحدود لكى تصبح سياسة عالمية إيجابية ومؤثرة .

وقد أعترض فريق آخر على هذا الإتجاه بإعتبار أن القوة الحقيقية فـــى المجتمع الدولى لم تكن في يد دول عدم الانحياز وإنما كانت فى يد العملاقـــين الكبيرين أمريكا والاتحاد السوفيتى وحدهما ، وعليه فإن سياسة عدم الإنحياز لم يكن يجب تحميلها بأكثر مما تستطيعه أو تقدر عليه ، لأن قوتها كانت معنوية وأخلاقية أكثر مما هي مـــادية .

وقد أخذ مؤتمر بلغراد برأى وسط إذ اعترف بأن السلام يقوم قبل كل شيء على العلاقات بين الدول الكبرى وإن أكد ما لسياسة عدم الإنحياز مـــن دور فعال في توطيد دعائم السلم العالمي .

وبالنسبة للتساؤل الثالث حول ما إذا كان من المستحسن إقامة تنظيم يضم دول عدم الإنحياز فقد رفضت أغلبية الدول إقتراحاً يوغسلافياً بإنشاء منظمة دولية جديدة تقوم على تنمية سياسة عدم الإنحياز والدفاع عن مبادئها وتمسكت بأن من خصائص المبدأ عدم الارتباط بالتكتلات ، فإذا هي أقامت تكتلاً خاصاً

بها فإنها تكون قد وقعت في تناقض مع نفسها وقد سجل المؤتمر في قراراتـــه عدم تبنيه للاتجاه الذى يرمي إلى إنشاء تكتل منظم للدول عدم الإنحياز .

وفي المؤتمر العالمي للدول عدم الإنحياز الدى عقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٦٤ حظيت قضية عدم الإنحياز بحيز كبير من إهتمامات المؤتمـــر إذ دارت مناقشات مستفيضة حول مواصفات الدولة التى تعتنق عدم الإنحياز وقد ساد في النهاية الرأى الذى نادي به فيدل كاسترو وأيده فيه الرئيس الغاني كوامى نيكروما ، ومفاده أن الدول غير المنحازة حرة في إختيار النظام السياسي الذى يلائمها دون أن يعتبر ذلك مساساً بعدم إنحيازها ، وبالتالى فلا محل للإصرار على أن نظام الدول المنحازة يجب أن يكون نظاماً وسطاً بين الرأسماليةوالشيوعية لصعوبة تعريف أى منهما تعريفاً جامعاً مانعاً . وفي كافة مؤتمرات عدم الإنحياز إبتداء من مؤتمر بلغراد في عام ١٩٦١ ، إلى مؤتمر القاهرة في عام ١٩٦٤ . إلى مؤتمر لوساكا في عام ١٩٧٠ ، إلى مؤتمرالجزائر في عام ١٩٧٣ ، إلى مؤتمر كولومبو في عام ١٩٧٦ ، نجد أن إهتمامات الدول غير المنحازة تركزت حول الأمور الحيـــوية الآتية : ـ

١ ـ الدعوة إلى إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وبخاصة تلك المقامـة في أقاليم دول آسيوية وأفريقية ، باعتبارها مهددة للسلم العالمي ولسيادة الدول المعنية ، وكذلك إستنكار إقامة قواعد عسكرية على جزر المحيط الهندى باعتبار هذا المحيط بحيرة آسيوية أفريقية .

٢ ـ التركيز على قضايا التخلف والتنمية الاقتصادية والتأكيد على ما للفقر من خطورة على السلام العالمي وكيف أن البنيان الاقتصادى الدولى القائم لم يستطع تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وأن الحل يكمن جزئياً في إقامة وكالات متخصصة للتنمية الصناعية لهذه الدول النامية .

٣ ـ الإعلان عن تصميم الدول غير المنحازة على الإشراف الفعال على نشاط الشركات المتعددة الجنسية والتصرف بكامل سيادتها على مواردهـــا الطبيعية والتأكيد على أن أى تأميم تقوم به دولة لإستعادة سيطرتها على مواردها الطبيعية إنما هو حق من حقوق السيادة وأن الحاجة أصبحت

ملحة لتشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية على غرار منظمة الأوبك .

٤ – دعوة دول عدم الإنحياز للقيام بعمل أكثر حزماً من أجل التوصل إلى حل للصراعات التى تدور على مسرح العالم الثالث حيث تحول سياسات القوى الاستعمارية دون تحقيق الأماني المشروعة للشعوب .

٥ – الدعوة إلى تكوين مناطق سلام وتعاون بين مختلف مناطق العالم على أساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وبإعتبار أن ذلك يعمل على تخفيف التوترات الدولية ويهيىء المجال أمام قيام علاقات من التعاون السلمي البناء بين الدول .

بعد هذا ، فإن التساؤل يثور عادة حول ما إذا كانت الظروف الدولية الراهنة تشجع على إستمرار إنتهاج سياسة عدم الإنحياز من جانب هذه المجموعة الكبيرة من الدول ، ويجيب الخبراء بأن هناك مجموعتين من العوامل تقف أولاهما في صف إستمرار هذا الإتجاه في العلاقات الدولية بينما تعمل الأخرى في الإتجاه المضاد ، فبالنسبة للمجموعة الأولى فإن من أهمها : –

أ – الأخطار الرهيبة التى تنتج عن الإنحياز إلى جانب أى من القوى النووية الكائنة في المجتمع الدولى يضيف إلى ذلك أن تكنولوجية الحرب الحديثة قد أزالت كل شعور بالحماية والأمان والذى كان يمكن أن ينتج عن وجود قواعد عسكرية في أراضي بعض الدول المنحازة .

ب – إن عدم الإنحياز يوفر للدول التى تتبناه مرونه دبلوماسية وإستقلالاً أكبر في مواجهة القوى الدولية الكبرى .

جـ – إن مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية والآسيوية تحتاج في مواجهتها إلى المعونات الاقتصادية والفنية التى تأتي من كل المصادر الدولية وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظل الإنحياز .

د — إن سلوك الإتحاد السوفيتي قد إختلف كثيراً عن ذي قبل إذ لم يعد يمثل تهديداً حاداً للدول التي لا تشاركه إيديولوجيته ، يضيف إلى ذلك أن اعتناقه لمبدأ التعايش السلمي وتبنيه موقفاً إيجابياً من دول عدم الانحياز يجعل من الإنحياز إلى جانب الكتلة الغربية أمراً لا معنى له .

أما عن العـــوامل التي تقف ضد الأخذ بسياسة عـــدم الإنحياز في رأي هؤلاء المحللين فمنهـــا : —

١) أن بعض الكتل الدولية لا تظهر تجاوباً كافياً مع الدول غير المنحازة في بعض مشاكلها الأساسية ، والشعور بفقدان هذا التجاوب قد يدفع بالعديد من هذه الدول إلى الموقف الذي تجد نفسها فيه أقرب إلى إحدى الكتلتين منها إلى الكتلة الأخرى فإذا ما أخذ هذا التقارب ينمو ويتدعم على شكل إرتباطات مصالح وسياسات محددة ، فإن سياسة عدم الإنحياز تكون قد فقدت واحداً من أهم مقوماتهـــا .

٢) إن المعونات الاقتصادية والفنية والتكنولوجية التي تقدمها بعـــض القوى الكبرى قد تكون مقرونة بشروط اقتصادية وسياسية أكثر من تلك التي تقدمها قوى أخرى ويكون ذلك في حد ذاته من دواعي الاقتراب من إحـــدى القوتين العظميين بأكثر مما تمليه إعتبارات عدم الإنحيـــاز .

٣) إن الصراعات التي تنشأ بين بعض الدول الأفريقية والآسيويـــة قد تدفع ببعض الأطراف في تلك الصراعات الأقليمية والمحلية إلى الإعتمـــاد على الدعم العسكري والسياسي الذي يأتيها من إحدى الكتلتين لمساندة مركزها ضد خصومها ، وأمور مثل هذه إن حدثت ، فإنها تهدم أساساً آخر من أسس سياسات عدم الانحياز في السياسة الدولية .

المبحث الخامس

أثر التطور التكنولوجي على أهمية العوامل الايديولوجية في العلاقات الدولية

من الأسئلة التي باتت تطرح نفسها بالحاح : هل أدت الثورة التكنولوجية في مختلف الميادين (الاتصالات ـ التسليح وإستراتيجيات الحرب ـ نظم الإنتاج ، الخ) وبالصورة التي نشاهدها اليوم ، إلى تقليص أهمية العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية أم أن هذا العامل ما يزال على ما كان له من سابق أهمية ؟

وفي الحقيقة أننا لا نجد ولا يمكن أن نجد إجابة واحدة قاطعة على هذا التساؤل فالشيوعيون مثلاً ينكرون أن تكون التكنولوجيا قد قللت من أهمية الصراع الايديولوجي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي ولكنهم يقولون إن التحول قد حدث في دائرة أساليب وأدوات المجابهة الملحمية وذلك بإنتقالها من التركيز على وسائل الصراع المسلح إلى الوسائل السلمية أو الأقل تطرفاً وفي كل الأحوال سيظل الصراع الايديولوجي ممتداً حتى يصل إلى نهايته الطبيعية وهي إنتصار النظام الإشتراكي العالمي وإضمحلال الرأسمالية وستبين هذا بتفصيل أكبر عند تناولنا فيما بعد لظاهرة الصراع الدولي والبعد الايديولوجي فيها .

يقابل هذا وجهة النظر المحايدة التي تقول بأن أهمية العوامل الايديولوجية قد تدهورت بشكل حاد ومطرد كرد فعل مباشر لحقائق العصر النووي وتستطرد من ذلك إلى القول بأن الوفاق الدولي أو مايطلق عليه أحياناً الإنفراج الدولي ، وتوثق علاقات التعاون المتبادل بين القوتين العظميين ، وتنسيقهما المشترك في العديد من مواقف الصراع والأزمات الدولية ، واتفاقهما حول بعض القضايا الأساسية كمشكلة حظر الإنتشار النووي وتقييد سباق التسلح الإستراتيجي وتنظيم إستخدامات الفضاء الخارجي ومساندة عمليات حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى إتجاه السوفييت لسياسات التهدئة في أوروبا ومشاركتهم الفعالة مع الولايات المتحدة في مؤتمرات الأمن والتعاون الأوروبي

كل هذا لم يكن ليتحقق لو لم يكن هناك ذلك الخوف المشترك من أخطار الحرب النووية التي يتضاءل بجانبها تماماً أي صراع حول المصالح أو السياسات .

أما في الغرب فقد راجت في السنوات الأخيرة النظرية التي يطلق عليها نظرية التزاوج أو التقارب المذهبي بين النظامين الرأسمالي والشيوعي (Convergence Theory) والتي إبتكرها بعض المفكرين الغربيين البارزين وهي واحدة من أهم النظريات الدولية التي إحتدم الجدل حولها حتى إن الإتحاد السوفيتي هاجمها بعنف وإعتبرها واحدة من أخبث الأسلحة الدعائية البرجوازية التي تستهدف تدمير العقيدة الشيوعية عن طريق تسميم الفكر الإشتراكي وإحداث نوع من التخلخل في العلاقات القائمة بين دول المعسكر الإشتراكي .

ويقرر أصحاب نظرية التقارب هذه أن التطورات الجوهرية التي طرأت على واقع المجتمعات الإشتراكية والرأسمالية رغم تباعدها الأيديولوجي وإنفصالها شبه الكامل عن بعضها في السابق ، يقود بصورة مطردة ومتزايدة إلى تجاوز تلك الفجوة المذهبية ، وإلى تقليص حدود التقسيم العقائدي ، وإلى بلورة دائرة جديدة من التوقعات المشتركة بين النظامين ، ويرجع ذلك في رايهم إلى حقائق الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت بمثابة القوة الأولى التي تتحكم في زمام التطور الاقتصادي والصناعي لكل الدول وبالشكل الذي سينتهي ببروز نموذج لمجتمع جديد تندمج فيه الحرية الفردية مع التخطيط المركزي للإقتصاد القومي .

ويضيف أصحاب هذه النظرية أن القوى التكنولوجية الضاغطة في اتجاه التطور على المنوال السابق الذكر ، سوف تؤدي بالضرورة إلى خلق حضارة مشتركة ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الذي سيتمخض عنه هذا التطور التكنولوجي سوف تتلاشى معه أو تقل فيه أهمية العوامل الايديولوجية . يضيف إلى ذلك أن تحقيق مجتمع الوفرة الاقتصادي الذي هو بمثابة الهدف المشترك لكل من النظامين الإشتراكي والرأسمالي سوف يساعد إلى حد بعيد على كسر حدة الجمود المذهبي أو التصلب العقائدي الذي ساد في مرحلة ما قبل ظهور هذه الثورة التكنولوجية ، وهم يستطردون من ذلك إلى القول بأنه في

بعض المجالات، وبخاصة المجالات الاقتصادية ، فإن ثمة شواهد كثيرة تدل على أن النظامين الاقتصاديين الأمريكي والسوفييتي يضمان بعض عناصر مشتركة لا يقارن بها ما كان حادثاً في المرحلة السابقة ، فالولايات المتحدة تطبق بعض الإجراءات الاجتماعية ذات الطبيعة الاشتراكية وهو ما كانت ترفضه من قبل وهي تجد التبرير لذلك فيما يسمى بالمسئوليات التي يتعين على دولة الرفاهية أن تؤديها والتي أصبحت تستلزم الأخذ ببعض نماذج من التخطيط الاقتصادى المركزى . وبالمقابل فإن التطلعات الاستهلاكية للمجتمع السوفييتى قد نمت وبخاصة منذ أواخر الخمسينات وبشكل فاق الكثير من التوقعات الرأسمالية بل وتوقعات المخططين الاقتصاديين السوفييت أنفسهم، ولإرضاء هذه التطلعات النامية اضطر الاتحاد السوفيتى إلى إدخال نظم الحوافز الإنتاجية مع توفير درجة أكبر من الحرية والمرونة في نظم إدارة المشروعات الصناعية وفي التخطيط لها .

ومن أبرز المبشرين بهذه النظرية في الغرب والت روستو ، وريمون آرون ، وزبجنيو بريزينسكى ، والاقتصاد الأمريكي المعروف كينيث جالبريث الذى يشير في كتابه عن الدولة الصناعية الجديدة إلى « تقارب البنيات ذات التنظيم الصناعي المتقدم » ، كما يستعرض النقاط الرئيسية لهذا التقارب في المجتمع الأمريكي حيث يلاحظ سيادة عناصر الإدارة وانفصالها عن الملكية والتركز المستمر للقوة الصناعية وإتساع نطاقها ، وتلاشي مبدأ الحرية الإقتصادية وحرية السوق تدريجياً ، ونمو الدور الاقتصادى الذى تقوم به الدولة ، وبالتالى ظهور الضرورة الملحة للتخطيط الذى تتمثل أهميته للدولة ليس في منع دورات الكساد والتدهور الاقتصادى فحسب بل والمحافظة على سير الحياة في المجتمع بصورة طبيعية، ويضيف جالبريث أن للتكنولوجيا الصناعية ضرورات تفوق الاعتبارات الايديولوجية .

أما بالنسبة لنزعات التقارب التي يظهرها النظام الاقتصادى السوفيتى فإنها تتمثل في تدعم إقتصاديات السوق بكل ما تعنيه هذه الحقيقة الاقتصادية الجوهرية وبكل ما يترتب عليها من نتائج تؤدى في النهاية إلى تلاقي الضغوط الاشتراكية والرأسمالية(٩) .

وإذا كانت تلك هي بعض الخطوط العريضة لنظرية التقارب، فإن المعترضين عليها وأغلبهم من الماركسيين السوفييت، يذهبون إلى القول بأن مظاهر التشابه بين النظامين – على النحو الذى يردده دعاة هذه النظرية – ليست إلا ظواهر سطحية لا يمكنها أن تنفى الحقائق الراسخة المرتبطة بكل نظام والمميزة له، ومن أرسخ هذه الحقائق طبيعة ملكية وسائل الإنتاج التى تؤثر في النهاية وتتحكم في مختلف العلاقات الانتاجية والاجتماعية .

ويضيفون أن التجارب التاريخية تشهد على أن التصنيع حتى في أشكاله المتقدمة يساير النظم الاجتماعية المتعارضة ، وهو ليس وقفاً على نظام دون آخر .

ويتطرف بعض الماركسيين في نقدهم لنظرية التقارب فيقولون أن هذه النظرية وغيرها من النظريات المشابهة تحاول أن تمتص حيوية الايديولوجية الماركسية وأن تطمس معالم التطور الذى حدث لصالح الاشتراكية العالمية كما تدل عليه الأوضاع الراهنة لهذين النظامين المتعارضين من حيث الطبيعة والكيان ، ويؤكدون أنه حين تعتنق هذه النظريات فكرة التزاوج بين النظامين فإنها تستهدف في الواقع فصل الدولة الاشتراكية عن إطارها الماركسي والقذف بها مرة أخرى إلى دائرة النظام الرأسمالى .

وفي ذلك يقول أحد المنظرين السوفييت « يدعو الكثيرون من معتنقى هذه النظرية إلى الترع المتبادل للايديولوجيات كمطلب رئيسي لتطبيق سياسات التعايش السلمي وكضرورة يقتضيها إحتواء الصراعات الدولية وحلها . ولكن ما ترمي إليه هذه النظرية البورجوازية في حقيقة الأمر ، هو دفع المعسكر الاشتراكي إلى التفريط في المبادىء التى تستند عليها إيديولوجيته ، وبالتالى التنازل نهائياً عن الايديولوجية الماركسية اللينينية ، وذلك بالضبط ما يجب أن تحذره الدول الاشتراكية وأن تقاومه بكل عناد وتصميم »(١٠) .

الهـــــــوامش

(١) راجع :

Charles Schleicher, International Relations, op. cit, p. 71

Kurt London, The Permanent Crisis : Communism in World Politics, (Blaisdell Publishing Company, Waltham, Mass, 1968), p.2

Martin Needler, Understanding Foreign Policy, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1968), pp. 123-127.

W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, (J.B. Lippincott Company, New York, 1968), p.12.

William G. Carlton, Ideology or Balance of Power ? (Yale Review, Summer 1947), pp. 590-602.

(٢)

(٣)

Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op.cit, p.21.

Ibid, pp. 82-87.

(٤)

Ibid, pp. 53-58.

(٥)

(٦) راجع في تأثير الأيديولوجية على سلوك العالم الشيوعي في السياسة الدولية :

W.W. Kulski, The Soviet Union in World Affairs: A Documented Analysis, (Syracuse University Press, Syracuse, N.Y., 1973).

V.V. Aspaturian, The Soviet Union in the World Communist System, (Hoover Institution, Stanford, Calif, 1966).

V.V. Aspaturian, Process and Power in Soviet Foreign Policy, (Little, Brown, Boston, 1971).

Jan Triska and David Finley, Soviet Foreign Policy, (McMillan, New York, 1968).

Eric Hoffmann, The Conduct of Soviet Foreign Policy, (Aldine Atherton, Chicago, 1971).

Merle Fainsod, How Russia is Ruled, (Haward University Press, Cambridge, 1935).

(٧) راجع في تأثير الأيديولوجية الغربية على سلوك العالم الغربي في السياسة الدولية :

Robert E. Osgood, America and the World, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1970).

D. F. Fleming, The Cold War and its Origins, (Double day, Garden City, New York, 1968).

Charles Schleicher, International Relations, op.cit, pp. 83-87.

(٨) للوقوف على تطور ايديولوجية عدم الانحياز ، راجع :

اسماعيل صبري مقلد : التكتلات الدولية والاقليمية ودول عدم الانحياز ، الدورة الدبلوماسية الثانية ، وزارة خارجية الكويت ١٩٧١ ، ص ٢٠ وما بعدها .

وكذلك القسم الخاص بايديولوجية وسياسات عدم الانحياز ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد يوليو ١٩٧٦ ـ القاهرة

A. Sovetov, Peaceful Co-existence, (International Affairs, Moscow, September 1972), p. 10.

(٩)

Ibid, pp. 15-16.

(١٠)

دور الايديولوجية فى العلاقـــــات الدولية : مراجع مختارة

1 - Bauer, Raymond, Problems of Perception and the Relations between the United States and the Soviet Union, (The Journal of Conflict Resolution, 5,1961), pp. 223-229.

2 - Brzezinski, Zbigniew, Ideology and Power in Soviet Politics, (Praeger, New York, 1962).

3 - Dyke, Vernon Van, International Politics, (Appleton-Century-Crofts, New York, 1966), pp. 64-91.

4 - Hill, Norman, International Politics, (Harper & Row Publishers, New York, 1963), pp. 185-201.

5 - Holsti, Ole, The Belief System and National Images, (The Journal of Conflict Resolution, Sept. 1962), pp. 244-252.

6 - Holsti, K.J. International Politics: A Frame work for Analysis, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), pp. 155-190.

7 - Lingdenfeld, Frank, (ed.), Reader in Political Sociology, the Chapter entitled, Ideology and the Third World, (Funk Wagnalls, New York, 1968), pp. 470-506.

8 - Liska, George, The Third Party : The Rational of Non-Alignment, in, Crisis and Continuity in World Politics, edited by George K. Lanyi, (McMillan, New York, 1966), pp. 619-631.

9 - Morganthau, Hans, Power and Ideology in International Politics, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1961,, pp. 170-178.

10 - Morganthau, Hans, Politics Among Nations, (Knopf, N.Y., 1960), Chapter 7. The Ideological Element in International Politics, pp. 86-101.

11 - Morganthau, Hans, Critical Look at the New Neutralism, Ibid, pp. 611-619.

12 - Schleicher, Charles, International Relations, op.cit, pp. 70-93.

13 - Scott, Andrew, The Functionning of the International Political System, op.cit, pp. 47-68

14 - Wolfe, B.D, Communist Ideology and Soviet Foreign Policy, (Foreign Affairs, No. 4, 1962), pp. 152-170.